

# جماع العلم لمعالي الشيخ أ.د سعد بن ناصر الشثري الدرس 1

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فاسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة وان يرزقنا جميعا علمانا نافعا وعملا صالحا بنية خالصة - 00:00:01

تماسله جل وعلا ان يصلح احوال الامة وان يبئث العلم فيها وان يكثر العلماء كما اسئلته جل وعلا ان يوفق ولاة امور المسلمين لتحكيم شريعته بث مقاصد شرعه وبعد بعد ان انهينا كتاب الرسالة - 00:00:24

للامام الشافعي رحمه الله تعالى نتدارس في كتاب اخر من كتب الامام الشافعي. الا وهو كتاب جماع العلم ومن المعلوم لديكم ان الامام الشافعي ولد في سنة مائة وخمسين للهجرة في غزة ثم - 00:00:49

انتقل الى مكة وهو انتقلت به امه وهو ابن سنتين ثم درس على علمائها ثم انتقل الى المدينة فدرس على الامام ما لك ثم انتقل الى اليمن في عمل اداء هناك ثم - 00:01:12

انتقل الى العراق ما بين الكوفة وبغداد ثم انتقل الى مصر فمات فيها في سنة اربع ومائتين للهجرة وهو ابن اربع وخمسين سنة. وهو من علماء الاسلام الكبار الذين كان لهم اثر عظيم في الامة من عصورها الاولى. ولا زال الناس ينتفعون - 00:01:32

بكتب هذا الامام وبمؤلفاته سواء في الحديث او في الفقه او في الاصول غفر الله له واسكته فسيح جناته وجراه عنا وعن الاسلام خير الجزاء وهذا الكتاب جماع العلم هو كتاب اصولي تحدث فيه المؤلف عن شيء من المباحث الاصولية - 00:02:02  
منها ما يتعلق بحجية السنة النبوية ومنها ما يتعلق بالعمل بالمظنومنات ومن منها ما يتعلق اه جمل جمل فرائض الشريعة ومنها ما يتعلق باحكام النهي ولعلنا نبدأ بهذا الكتاب ابتدأه المؤلف - 00:02:29

بان قرر ان من الفروض الواجبة على كل مسلم ان يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعمل بأمره ويسلم لحكمه. وان هذا من الامور المستقرة عند الامة ولا يوجد من يخالف في ذلك قال الا فرقة ساصرف قولها ان شاء الله تعالى - 00:02:58  
ثم بعد ذلك لما جاء من بعدهم تفرق اهل الكلام في تثبيت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم تفرقوا وكثير من ينتسب الى العلم وجد عنده من التقليد وعدم النظر والغفلة - 00:03:28

والاستعجال من اجل نيل الرسالة. فحيينئذ قد يقول لي انسان بسبب عجلته ما لو تفكرا فيه لنفر منه كل النفرتي وذكر المؤلف ان الذين ردوا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم على انواع. منهم من يزعم انه يرد - 00:03:53  
السنة كلها ولا يقبل شيئاً من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من يزعم انه لا يقبل من الحديث الا ما كان موافقاً لما في القرآن واما ما زاد على ما في القرآن فإنه لا يقبله. ومنهم من قبل آما من قبل - 00:04:22

المتوترة ولم يقبل اخبار الاحاديث. ومنهم من رد الاحاديث التي في فيها تقييد للقرآن او تخصيص له. ومنهم من رد الاخبار انت باحكام زوائد لا صلة لها بما في القرآن. بحيث قبل السنة - 00:04:50  
والسنة الموافقة والسنة المخصصة والمقيدة ولم يقبل السنة فائدة و Ashton المؤلف ايضا الى شيء اخر وهو ان مع ان هناك من قد يرد آما

السنة اسخة وله كلام في هذا سيأتي في بحثه - 00:05:20

وعقد المؤلف بابه الاول في حكاية قول الطائفية التي ردت الاخبار لها واستدل على او لما ذكر مذهب هؤلاء قالوا بان هناك دلالات عربية تدل على انه لا يحتاج الا بما في القرآن. من ذلك قول الله عز وجل - 00:05:47

ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء. قالوا ما دام ان القرآن قد بين كل شيء فحين اذ نكتفي بما في هذا القرآن وهناك من يقول بان

الاحاديث النبوية قد تناقلتها الرواية ما بين - 00:06:18

وجيل اخر وبالتالي فقد يقع فيها الغلط ويقع فيها السهو وبالتالي كيف نحتاج بها وقد اجاب المؤلف واجاب او استدل لهم باستدلال ثالث وهو انكم لو جعلتم السنة حجة لك انت في منزلة القرآن وفي مرتبته. والقرآن لا يوازيه شيء من - 00:06:42

وهذه الاستدلالات الثلاث قد اجاب المؤلف عنها باجوبة. فقوله ونزل عليك الكتابة تبيانا لكل شيء. قالوا كان مما بينه القرآن حجية السنة. فقد جاءت ايات كثيرة في كتاب الله عز وجل تدل على حجية السنة. منها قوله عز وجل وما اتاكم الرسول - 00:07:14

فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا. ومنها قول الله جل وعلا وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ومنها قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبيين للناس ما نزل اليهم. فالذكر هو سنة النبي صلى - 00:07:44

الله عليه وسلم ومنها ان هناك ايات قرآنية لا يمكن ان نعرف معناها الا بالرجوع الى سنة ومن امثلة ذلك قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سببا. وقوله - 00:08:08

حقة يوم حصاده. واما القول بان اه السنة توازي القرآن فهذا لا يلزم. ومن المعلوم انه قد يحتاج باشياء تكون متفاوتة الرتبة ومن امثلة هذا ان البيانات متفاوتة الرتب. فشهادة الشاهدين اعلى من شهادة الواحد مع يمين المدعي - 00:08:30

اي وشهاده الواحد مع يمين المدعي اولى من يمين المدعي عليه. ويimin المدعي عليه اعلى من الحكم بنكوله او بشهاده المدعي بعد نكول المدعي عليه فهنا تفاوتت رتب هؤلاء ومع ذلك حكمنا بان كلها منها حجة يعمل به - 00:09:04

في موطنه واما القول بان ايضا ذكر الاقرار وقال الاقرار اقوى من هذه جميعا وهو وسيلة من وسائل الاثبات. فالتفاوت في تباضي لا يعني عدم الاحتجاج بما هو اقل اه رتبة - 00:09:34

وقد اشار الى اه المؤلف الى بقية احتجاجاتهم الاخرى وردتها واحدا واحدا. وقد بين من امثلة لذلك انه بين ان الایات القرآنية لم تذكر عدد اركان عدد ركعات في الصلاة وانما جاء ذلك في سنة النبي صلى الله عليه وسلم. عندما قال تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين - 00:10:01

كتابا موقوتا لم يبين ان الظهر والعصر والعشاء اربع ركعات وان المغرب ثلاث وان الصبح ركعتان ووهكذا ومن ثم لا يمكن للانسان ان يستقل بان ي العمل بالآلية القرآنية حتى يعرف المعنى - 00:10:35

الذى اريد بتلك الایات من آن ما ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر المؤلف ايضا من الادلة التي تدل على حجية السنة قول الله تعالى هو الذي بعث في الاميين - 00:11:00

ان رسولا منهم يتلو عليهم اياته ويزكيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة. فالكتاب هو القرآن عظيم والحكمة هي سنة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد قال تعالى واذكرون ما يتلى في بيوتكن من ايات الله - 00:11:21

يا ايها الحكمة، ان الله كان لطيفا خبيرا. فاخبر انه يتلى في بيوتهم شيئا. هذا القرآن ولم يبقى غير القرآن الا سنة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد دلل المؤلف على حجية السنة - 00:11:41

قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت يسلموا تسليما. وبقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله. وبقوله سبحانه فليحذر الذين يخالفون - 00:12:01

عن امره اي عن امر الرسول صلى الله عليه وسلم ان تصيبهم فتنة او يصيّبهم عذاب وهكذا ايضا في قول الله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا - 00:12:21

واما ما يتعلق باحتمال وجود الخطأ في الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم لما الرواية من الغلط والجهل والنسيان ونحو ذلك. فالجواب عن هذا بان يقال بان شهادة - 00:12:43

الشهود قد يعتريها مثل هذه الاحتمالات. ومع ذلك يعمل القضاة على كافة المذاهب الشهود بل قد يسفك الدم ويؤخذ المال وتنزل العقوبات والحدود بشهادة معوج رودي هذه الاحتمالات. فهذه الاحتمالات غير المستندة الى دليل لا ينبغي ان يلتفت -

00:13:05

الىها وهكذا ايضا في ما يتعلق اه ورود الاحتمال يقال بان برود احتمالي بالغلط يقال بان الانفة رحمهم الله اشتبغوا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فمن يزورها وتتبعوا احوال الرواية فعرفوا اين مواطن الخل فيها فبینوه واوضحوه وهذا - 00:13:37

ايديك على التفقة بالروايات الواردة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم من جهة معرفة قوتها وصحتها والتفرق بين مواطن الغلط من مواطن التدقيق والحفظ والظبط. ولا زال العلماء يبحثون في احوال الرواية فيميذون احوال الراوي - 00:14:08

ويفرقون بين الرواية ويعرفون من هو الارجح من المرجوح في رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومن امثلة ذلك ان السنة قد تبين ان بعض الآيات القرآنية ينسخ بعضها الآخر. ومن امثلة ذلك في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية - 00:14:38

والوالدين والاقربين ثم قال في الفرائض والمواريث ولابويه لكل واحد منهمما السادس مما ترك ان كان له ولد وجاءنا في الحديث ان اية الفرائض نسخت الوصية للوالدين يعني من ذلك ايضا ما ذكره المؤلف من ان العامة في القرآن - 00:15:11

قد يجعل مرة باقيا على عمومه ومرة يجعل المراد به خاصة. وهذا وارد في لسان العرب. فان العرب الذين ورد القرآن بكلامهم وبلغتهم قد يستعملون رفض فيبقونه على عمومه او قد يأتي اللفظ ويراد به الخصوص فيحملونه على المراد - 00:15:42

به ولكن الاصل ان اللفظ العام يبقى على عمومه. ولا يحول فيكون به الخصوص الا عند ورود دليل. فوجود الاحتمال المجرد لا يتنافي مع دلالة الدليل العام والظاهر. وهكذا في سنة النبي صلى الله عليه - 00:16:14

وسلم وقد مثل المؤلف النصوص التي بقيت على عمومها بقوله تعالى الله خالق كل شيء واهل العلم ايضا يمثلون بقوله سبحانه والله بكل شيء علیم. وهذا عام على عمومه. ومنه قوله تعالى انا خلقناكم من ذكر وانثى. فهذا عام باق - 00:16:40

على عمومه فكل نفس لا مخلوقة فالابد اما ان تكون ذكرا او ان تكون انثى وقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هنا ظاهرها انها تشمل جميع النفوس ولكن لابد ان - 00:17:11

تقضى بالبالغين الذين آآ يتتعلق التكليف آآ بهم وضرب المؤلف مثلا اخر لللفظ العام الذي لا يراد به شمول جميع الافراد في قوله تعالى يا ايها الناس فكلمة الناس عامة تشمل جميع الافراد ثم قال تعالى ضرب مثل - 00:17:31

له ان الذين تدعون من دون الله فهنا دل هذا اللفظ على ان المراد بالناس من صرف شيئا من العبادة لغير الله عز وجل. لاننا نعلم ان بعض الناس في عهد النبوة لم يكن - 00:18:02

يدعو شيئا من دون الله. اذ فيه المؤمن الموحد. وقد يأتي اللفظ ويراد به او احتمال من احتمالات معانيه غير الظاهرة. ومثل المؤلف بذلك بقوله تعالى واسأله عن القرية فان ظاهرها ان المراد ذات القرية بينما المراد اهلها - 00:18:22

ساكنون فيها الذين اعتدوا في يوم آآ السبت. وآآ مثل المؤلف ايضا لذلك بقوله تعالى واقيموا الصلاة. فظاهره العموم وجاءنا في النصوص ان المرأة الحائض لا تدخلوا في هذا اللفظ ومثله في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فظاهره انه يشمل جميع الاموال ثم - 00:18:52

بعض النصوص قد اخرجت شيئا من الاموال فلم تجب الزكاة فيها. وهكذا في مواطن كثيرة آآ يكون اللفظ عاما ولكن لا يراد به استيعاب جميع الافراد وذكر المؤلف بان احد الفريقين يقول لا نقبل خبرا وفي كتاب الله - 00:19:22

البيان لزم الزم المؤلف من يقول بهذا القول بلوازيم شنيعة منها انه اذا لم يأخذ بالسنة كيف يصلى وكيف يؤدي هذه الصلاة؟ قال وكيف يراعي الوقت ولو صلى ركعتين في كل في كل - 00:19:54

في يوم او صلى ركعتين في ايام فحييند هل تكون صلاته مجزئة او ليست بمجزئة ليست فيك تلاب الله دلالة على ذلك. وانما نأخذ عدم القبول بمثل ذلك من سنة النبي صلى الله عليه وسلم - 00:20:20

واورد المؤلف اه شيئا اخر من الجواب عن دليهم حينما قالوا بان السنة ترد عليها الاحتمالات وبالتالي فهي لا تفيينا علما محيطا بالمعلوم به. والواجب في اعمال الشريعة الا نعمل الا بالعلم - 00:20:44

هكذا قالوا فرد عليهم النبي فرد عليهم المؤلف رحمه الله تعالى بمسألة شهادة الشهود التي تسفك بها الدماء وتستباح بها الاموال

والحقوق ومع ان شهادة من شاهدين اثنين وترد عليها الاحتمالات ولا تفيينا احاطة بالمعلومة - [00:21:07](#)

و قال فان قال المخالف بان قبول الشهادة قد ورد في الكتاب في مثل قوله تعالى وشهدوا ذوي عدل منكم قيل بان هذا النص انما ورد في مسائل خاصة من مثل الديون في - [00:21:37](#)

اخر سورة البقرة ومن مثل الرجعة في الطلاق ولم ترد في الايات القرآنية ما يدل على قبول باطلاق فلا نجد في كتاب الله نصا ان تقبل الشهادة على القتل ولا على - [00:22:00](#)

موجب الحدود ومع ذلك فان المسلمين قد اجتمعوا على ان القتل يثبت بشهادة شاهدين ودلالة الايات القرآنية في اعتبار الشهود ليست صريحة في ذلك. وانما رجعنا في ذلك الى الخبر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم. مع ان الشاهدين لا نجزم - [00:22:20](#)

جزما تاما بما في شهادتهم وانما نقبل قولهما على الظاهر لكونهم من اهل الصدق والثقة ولو امكن ان يكون في شهادتهم شيء من آلة الغلط. فاذا كان هذا في الشهود فليكن شأننا في رواة الحديث كما هو الحال في شهادة اه الشهود - [00:22:53](#)

قدام وفرد عليه المخالف فقال بان باب الرواية يخالف باب الشهادة في عدد من الاحكام والوصفات اجاب المؤلف بان هذه الاختلافات ليست مؤثرة في باب القبول ذلك يقبل خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الرواية - [00:23:23](#)

ذكر المؤلف بعد ذلك شيئا اخر الا وهو ان المخالف قال بان اخبار الاحاديث قد فيها الاحتمال وليس قطعية بل فيها شيء من الظنية فرد عليهم المؤلف باننا نقبل القياس على ما ورد في النصوص مع ان هذا القياس - [00:24:03](#)

لا نجزم بما فيه وحينئذ يدلنا ذلك على انه لا يمتنع ان او لا يمكن ان يستدل بهذه الحجة على رد آلة الاخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم - [00:24:36](#)

واجاب المؤلف عن الاستدلال بقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء بان التبيان قد يكون توضيح التفاصيل وقد يكون ايراد آلة على جهة الاجمال فتأتي السنة فتفسرها وتبين المراد منه. وقد - [00:25:00](#)

اتي آلة وقد يكون البيان او التبيين في وضع قاعدة فيأتي المكلف فيطبقها على مواطن على مواطن وجودها. من خلال وجود علامات خلقها الله عز وجل وابانها دالة على المعنى الذي الذي علق الحكم عليه - [00:25:30](#)

ومثل لذلك بجهة القبلة فان التوجه الى جهة الكعبة في الصلاة امر واجب في كما في قوله تعالى فولي وجهك شطر المسجد الحرام. وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره. في يأتي مجتهدون فيجتهدون كل واحد منهم لتعرف الجهة التي توجد فيها الكعبة - [00:25:59](#)

ولذلك قال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر ونحو ذلك من النصوص التي يمكن ان تدلنا على العلامات التي نعرف بها الجهات ونتمكن بها من معرفة - [00:26:27](#)

الجهة التي توجد فيها الكعبة. وقد يكون ذلك على جهة اليقين والجزم. وقد يكون على جهة الظن الغالب. ومع ذلك يجب العمل به ولا يلزم ان يكون علمنا بذلك على - [00:26:49](#)

جهة آلة الاحاطة ومثل له المؤلف بمثال اخر في قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا اي من قتل صيد الحرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوي عدل ذوي عدل منكم - [00:27:09](#)

فان المثلية لا اه يحكم فيها باصل دليل الكتاب حتى يوجد مع ذلك قول عدلين ريفان المثل في انواع الصيد فيحكمان بالمثل. وحكمهما لا يكون الا بناء على الاجتهاد وليس هنا قطع وولا جزم في المسألة بل العلم هنا - [00:27:33](#)

انما يحصل بالاجتهاد لا بالعلم بناء على الاحاطة واذا تقرر ذلك فان الاجتهاد قد يكون اجتهادا في تحقيق المناط فيكون حينئذ يتشرط له شرائط متعلقة بمعرفة الواقع. كما في جهة - [00:28:03](#)

القبلة وكما في المثل في صيد الحرم. وقد يكون الاجتهاد بما يعرف بتنقيح المناط او تخرج المناط بان بن نتعرف المعنى الذي من اجله اثبت الله عز وجل الحكم. وهذا لا - [00:28:31](#)

الا من المجتهدين. وهؤلاء لابد ان يكون لهم صفات الاجتهاد مثل المؤلف التعرف الاشياء بناء على معرفة حقيقتها في باب تحقيق المناط بمسألة قيم السلع. فان الذي يحكم في فيها هم اهل الخبرة الذين يعرفون البيع والشراء ويتمكنون من معرفة اقيام السلع -

ولا يشترط في هذا ان يكون القول من اهل الفقه الذين ينظرون في الاadle الشرعية لانهم وان نظروا في تقرير الحكم لكن تحقيق المناط يحتاج الى ناظر يجتهد في معرفة الصفة - [00:29:33](#)

ا وتحققها بالنسبة للمسألة المجتهد فيها وحينئذ نعلم بان كل باب لا بد ان يرجع فيه الى اهله المختصين به وقد اشار المؤلف الى شيء مما يتعلق الاستحسان ومن المعلوم ان الاستحسان له معانٍ متعددة - [00:29:53](#)

فمن الاستحسان تخصيص القياس بواسطة الدليل المعتبر وهذا محل اجماع في حجيته وان نازع بعضهم في تسميته استحساناً واما الاستحسان بترك آآ مدلول النص وعدم العمل بالقياس عليه بناء على ما يرد في ذهن المجتهد سواء ما استحسن بعقله او ما ظن معه من وجود معنى - [00:30:23](#)

في ذهنه فهذا لا ليس له ظابط يمكن ان يرجع اليه من جهة. ومن جهة اخرى انه يتساوى فيه الفقيه مع غيره فليسوا متساوين على درجة فهذا ما يتعلق بهذا الباب الذي ذكره المؤلف وقد ذكر المؤلف في اخره - [00:30:57](#)

بان اه ارجع المسألة الى قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران. واذا حكم فاجتهد فاختطاً فله اجر واحد ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى قولا اخر من اقوال اولئك الذين يردون شيئاً من سنة النبي - [00:31:28](#)

صلى الله عليه وسلم الا وهو قول من يرد خبر الخاصة. والمراد به اخبار الاحاد فان ان بعض الناس قال بان الاخبار المتواترة اقبلها بخلاف اخبار الاحاد فاني لا اقبلها. قال المؤلف فوافقنا طائفه في تثبيت الاخبار عن رسول الله صلی الله علیہ - [00:31:54](#)

سلم لازم لlama ويضيقون على كل احد ان يخالفها ثم بعد ذلك قال فكان جملة قوله ان قالوا لا يسع احدا من الحكام ولا من المفتين ان يفتني ولا يحكم الا - [00:32:24](#)

من جهة الاحاطة. مما يعلم انه حق في الظاهر والباطن. يشهد به على الله وهذا لا يكون الا في الكتاب والسنة. وعلى ذلك ردوا اخبار الاحاد بدعوى انها انما تفيد الظن ولا يكون من مفادها الاحاطة بمدلولها - [00:32:50](#)

فقال المؤلف بان علم العامة هي الاحاديث التي نقلت على جهة التواتر والعموم لا تلقى احدا من المسلمين الا او تجده قد علم بتلك المسألة ولا يرد شيئاً مما ورد من اخبار العامة - [00:33:24](#)

ومثل له باعداد الصلوات واما علم الخاصة فان اقاويل اهل العلم من السابقين والتابعين قد تختلف فيها. وبالتالي قد يتوقف فيها. ولذلك نجد ان بعضهم لم يعمل بها وعمد الى القيام - [00:33:47](#)

اشار المؤلف الى شيء من اعمال القياس في هذا الباب فالخلاصة ان المؤلف اراد ان يرد على اولئك الذين قالوا بان اخبار الخاصة لا يعمل بها هم قد عملوا بالقياس. والقياس ليس فيه احاطة بالعلم. وانما فيه عمل بالظاهر - [00:34:14](#)

دون الاحاطة به في الباطن. وكما ان القياس يحتاج به ويعمل به فحينئذ مع انه لا يحاط به في العلم من جهة الظاهر والباطن فحين اذ لا يصح لك ان تعترض على خبر الواحد بكونه لا يفيد الاحاطة بالعلم - [00:34:46](#)

واشار المؤلف بان العلم ينقسم الى ما نقلته عامة عن عامة يشهد به على الله وعلى وهذا لا ينazuء فيه احد والنوع الثاني ما فيه دليل قطعي من جهة الثبوت والحجية لكنه يحتمل من - [00:35:17](#)

من جهة التأowيل ومن مثله ذلك عمومات الكتاب. فان حجيتها ثابتة لكن قد يقع في هذه العمومات مخصصات تصرف دلالتها عن بعض الافراد و مع ذلك من المعلوم انه يعمل بها في على ظاهرها. وانه لا ينتقل الى تأowيلها - [00:35:42](#)

حتى يوجد دليل يدل عليه. فالعمومات يعمل بعمومها حتى يرد الدليل المخصص لا ننتقل عن العموم بمجرد ورود الاحتمال حتى يأتي الدليل الدال على ذلك واما النوع الآخر فعلم الخاصة. والمراد به احاديث النبي صلی الله علیہ وسلم التي - [00:36:12](#) قالها العامة. وهذا النوع لابد له من ان نؤمن من وقوع الغلط فيه. بان يكون الراوي مقبول الرواية وبان يكون الاسناد متصلة ثابتة. ثم هناك قسم من العلم اخر الا وهو - [00:36:40](#)

القياس وهذا لا يكون الا عندما يكون الفرع في معنى الاصل او لا يكون بين الاصل والفرع فارق يؤثر في اه الحكم وهناك نوع اخر من انواع العلم الا وهو اجماع العلماء في مسألة من المسائل. والاجماع حجة - [00:37:00](#)

في كل مسألة لانه لا يمكن فيه الخطأ وذكر المؤلف جوابا او رد من المخالف فقال ما ذكر من نقل العامة عن العامة فهذا مقبول واما اما يتعلق اخبار الخاصة فحيثنه ينبغي ان نتوقف فيه - [00:37:27](#)

اه ذكر المؤلف ايضا شيئا من الامور المتعلقة اه هذا النوع ولعلنا ان شاء الله ان نتركه للقائنا القادر باذن الله عز وجل. بارك الله فيكم جميعا. ووفقكم لكل خير. وجعلنا - [00:37:57](#)

اياكم من الهداء المهتدين كما نسأله سبحانه ان يصلاح احوالنا واحوال المسلمين وان يغفر لنا ذنبينا هذا والله اعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين - [00:38:18](#)